

"التغيير" ترصد تضرر 55 شركة سعودية من إجراءات كورونا



التغيير

رصدت "التغيير" عدد الشركات بمملكة آل سعود التي أعلنت رسميا تضررها بالإجراءات الحكومية لمواجهة تفشي فيروس كورونا داخل المملكة، وتأثر إيراداتها وتدفقاتها النقدية، إلى جانب تعثر توزيع أرباح الربع الرابع من العام 2019 لحين انتهاء مدة الإجراءات واستئناف الأنشطة الاقتصادية.

وسجلت مملكة آل سعود أعلى زيادة يومية في عدد الإصابات بالمنطقة العربية. وأعلنت وزارة الصحة بنظام آل سعود، السبت، تسجيل 382 إصابة جديدة بالفيروس، ليرتفع إجمالي الإصابات إلى 4033، إلى جانب 5 وفيات جديدة، ليرتفع عدد الوفيات إلى 52، وتعافي 35 حالة تعاف، ليصبح مجموع الحالات المتعافية 720 حالة.

وكانت سلطات آل سعود قد فرضت حظر تجوال كلي في عدة مدن، وحظر تجوال من الثالثة عصرا إلى السادسة صباحا في باقي المدن، وقررت إغلاق الأسواق والمجمعات التجارية المغلقة والمفتوحة، وإيقاف تأشيرات

العمرة، تعليق الرحلات الدولية والأنشطة الرياضية والترفيهية للحد من انتشار الفيروس.

وقرر العاهل السعودي سلمان بن عبد العزيز، السبت، تمديد فترة حظر التجوال حتى إشعار آخر، بحسب ما أوردته وكالة الأنباء التابعة لنظام آل سعود "واس".

وأعلنت أكثر من 55 شركة سعودية، في بيانات متتالية عبر موقع بورصة آل سعود "تداول"، تأثر عملياتها بالإجراءات الاحترازية التي اتخذتها سلطات آل سعود، مؤكدة أنه يتعذر حالياً تحديد حجم الأثر المالي على أعمالها، خاصة في ظل غياب تحديد مدة الإجراءات.

وقالت شركة طيبة للاستثمار، إن أنشطتها الرئيسية تضررت نتيجة للانخفاض الكبير لنسب الإشغال في فنادقها والإغلاق المؤقت لمراكزها التجارية بالمدينة المنورة، على خلفية قرار وقف تأشيرات العمرة والزيارة، وكذلك إيقاف العمرة مؤقتاً للمواطنين والمقيمين في المملكة إضافة إلى إيقاف الرحلات الدولية والداخلية.

وتوقعت الشركة، في بيان لها على "تداول"، أن تتراجع إيراداتها وأرباحها لعام 2020، لكنها قالت إنه يصعب على الشركة حالياً تحديد حجم الأثر المالي الناتج عن هذا الإغلاق على أعمالها.

وأكدت شركة "الخطوط السعودية للتموين"، أن إيراداتها المالية المتوقعة إضافة إلى مستوى تدفقاتها النقدية ستتضرر بسبب الإجراءات الاحترازية التي أثرت بشكل مباشر على حركة النقل الجوي من وإلى المملكة، والخدمات المصاحبة لها.

وفي 20 آذار/مارس الماضي، قرر مجلس إدارة الشركة تأجيل وقت توزيع أرباح الربع الرابع من العام 2019 وذلك حتى إشعار آخر ولحين انقضاء الظروف الحالية.

كما قرر مجلس إدارة الشركة السعودية للخدمات الأرضية، في 19 آذار/مارس 2020، التوصية للجمعية العامة للشركة في اجتماعها القادم بعدم توزيع أرباح نقدية على مساهمي الشركة عن النصف الثاني للعام المالي 2019.

وتوقعت الشركة، تأثر إيراداتها وأرباحها للعام 2020، بسبب توقف أنشطة الخدمات الأرضية للطائرات الناقلة للمسافرين والمعتمرين والزوار بشكل عام في جميع مطارات المملكة.

وأغلقت شركة الأندلس العقارية، جميع المجمعات والمراكز التجارية التابعة لها ولشركاتها التابعة والشقيقة حتى إشعار آخر، بسبب عدم تحديد مدة الإغلاق المؤقت من قبل الجهات المختصة، مشيرة إلى أن أسواق الهايبر ماركت والصيدليات داخل تلك المجمعات والمراكز سوف تبقى مفتوحة ويستمر العمل فيها بشكل طبيعي.

كما أعلنت نحو 51 شركة سعودية أخرى تضررها أيضا من الإغلاق المؤقت للاقتصاد، وهي شركات الشرق الأوسط للاستثمار المالي "ميفك كابتال" مدير صندوق "ميفك ريت"، و"مجموعة فتحي القابضة"، و شركة عبد الله سعد أبو معطي، وشركات الأهلي المالية، وهرفي للخدمات الغذائية، ولازوردي للمجوهرات، والسعودي الفرنسي كابتال "بنيان ريت"، و"أسمنت الجوف"، وجريز، ومجموعة عبدالمحسن الحكير للسياحة والتنمية، وشركة لجام للرياضة "وقت اللياقة".

وكذلك كل من شركات المراكز العربية، والحكير لأزياء التجزئة، وساكو، ومهارة، وسابتكو، واكسترا، وجدوى ريت الحرمين، وملكية ريت، وسويكوب وابل ريت، وتهامة، وريدان، وساسكو، والرياض للتعمير، وبدجت، وبوان، وأسيح، والمشاعر ريت، والخبير ريت، ومكة للإنشاء، والكثيري القابضة، وصدق، وبروج للتأمين، والدريس، وجبل عمر، وشمس، والاتحاد للتأمين، والعمران للصناعة والتجارة، ومعدنية، وولاء للتأمين، والخزف السعودي، ومجموعة السريع، واليمامة للحديد، وتشب العربية، وأسمنت تبوك، وأسلاك، والعالمية للتأمين، واتحاد الخليج، وأمانة للتأمين، وصناعات كهربائية، وبحر العرب.

وأظهرت البيانات الصادرة عن وزارة العدل بنظام آل سعود أن قيمة الصفقات العقارية التي تمت خلال شهر رجب 1441 هـ (آذار/مارس أبريل 2020) انخفضت بنسبة 6 بالمئة لتبلغ نحو 14.2 مليار ريال، وذلك مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي والتي بلغت آنذاك نحو 15.1 مليار ريال، وفقا لموقع "أرقام".

ومقارنة بشهر جمادى الآخرة 1441 (شباط/فبراير 2020)، سجلت الصفقات العقارية انخفاضا بقيمة 69.7 مليار ريال.

وبلغ عدد الصفقات العقارية التي تمت خلال شهر رجب الماضي (آذار/مارس أبريل) نحو 25.5 ألف صفقة، منخفضا من 26.1 ألف صفقة خلال رجب 1440هـ، كما انخفض عدد العقارات المباعة ليبلغ 26.3 ألف عقار مبيع.